



دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: مقارنة تحليلية في ضوء

التحديات والنماذج الرائدة

"The Role of Universities in Economic and Social Development: An Analytical Approach in Light of Challenges and Leading Models"

ط-محمد ملين سويلم¹

أ- عويسي كمال²

جامعة غرداية، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية

m.souilem@univ-ghardaia.edu.dz

جامعة غرداية ، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية -جامعة غرداية

aouissi.kamel@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/16 تاريخ القبول: 2025/04/22 تاريخ النشر: 2025/05/10

الملخص :

تلعب الجامعات دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعليم، والبحث العلمي، وبناء الشراكات مع مختلف الفاعلين. تسعى هذه المداخل إلى تحليل أدوار الجامعات، خاصة في السياق الجزائري، في دعم التنمية المحلية من خلال بناء رأس المال البشري، تعزيز الابتكار، وربط مخرجات البحث العلمي بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. كما تستعرض الدراسة نماذج ناجحة من تجارب دولية (مثل الصين، اليابان، والولايات المتحدة) لتوضيح كيف يمكن للجامعات أن تكون أدوات استراتيجية في التنمية المستدامة. رغم التحديات، فإن تفعيل هذا الدور يتطلب إصلاح السياسات التعليمية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتطوير البحث العلمي التطبيقي. الكلمات المفتاحية : الجامعة، التنمية المستدامة، البحث العلمي، الشراكة المجتمعية، الابتكار.

Abstract :

Universities play a crucial role in achieving economic and social development through education, scientific research, and partnerships with various stakeholders. This paper analyzes the role of universities, with a focus on the Algerian context, in supporting local development by building human capital, fostering innovation, and aligning academic output with socio-economic needs. The study also presents successful international models (e.g., China, Japan, the United States) that highlight how universities can function as strategic tools for sustainable development. Despite existing challenges, enhancing this role requires educational reform, stronger partnerships with the private sector, and a focus on applied research.

Keywords: University, sustainable development, scientific research, community partnership, innovation,

مقدمة:

الجامعة هي مؤسسة علمية واجتماعية محورية في المجتمع، تلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على المستويات الفردية والاجتماعية والاقتصادية. يعتبر التعليم الجامعي حجر الزاوية في إعداد الأفراد القادرين على المساهمة بفعالية في تحسين أوضاع المجتمع، كما تسهم الجامعات في توفير بيئة بحثية تساهم في تطوير المعرفة وحل المشكلات المعاصرة. إن دور الجامعة لا يقتصر فقط على التعليم الأكاديمي بل يمتد ليشمل مجموعة من الأنشطة التي تساهم في بناء مجتمع قائم على المعرفة، بما في ذلك البحث العلمي، وتنمية القيم الاجتماعية، وتعزيز المشاركة المجتمعية.

إن دور الجامعة في التنمية الإنسانية يتجسد من خلال تعليم الأفراد وتزويدهم بالمعرفة التي تساهم في تعزيز قدراتهم المهنية والفكرية. التعليم الجامعي يعد الأداة الأساسية التي تعد الأجيال للمشاركة الفعالة في سوق العمل، ويسهم في بناء رأس المال البشري الذي يعد من أهم العوامل التي تساهم في تطوير أي دولة. ومع تسارع التحولات التكنولوجية والاقتصادية على المستوى العالمي، بات من الضروري أن تتبنى الجامعات

برامج تعليمية تواكب هذه التحولات، بما يعزز قدرة الخريجين على التكيف مع التغيرات المستمرة في أسواق العمل.

من ناحية أخرى، تسهم الجامعات في تطوير البحث العلمي، الذي يعتبر مصدرا رئيسيا للابتكار. تعمل الجامعات على تشجيع البحث في مختلف المجالات، من العلوم الدقيقة إلى العلوم الاجتماعية، حيث يسهم هذا البحث في إيجاد حلول عملية للمشكلات المعاصرة مثل قضايا الصحة، البيئة، والتنمية الاقتصادية. والبحث العلمي في الجامعات لا يقتصر فقط على الإنتاج المعرفي، بل يمتد ليشمل الشراكات مع القطاع الصناعي والحكومي لتطوير حلول يمكن تطبيقها على أرض الواقع. هذه الشراكات تمثل جزءا مهما من الدور التنموي للجامعات، حيث تسهم في ربط التعليم الأكاديمي باحتياجات المجتمع.

أما على المستوى المجتمعي، فتلعب الجامعات دورا هاما في تنمية القيم المجتمعية وتعزيز روح المواطنة والانتماء. من خلال الأنشطة الطلابية والبرامج الثقافية، تساهم الجامعات في نشر الوعي الاجتماعي حول قضايا مثل حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية. وتساعد هذه الأنشطة في إعداد جيل من الشباب قادر على مواجهة التحديات الاجتماعية والتفاعل بشكل إيجابي مع قضايا المجتمع.

أما في السياق الجزائري، فإن الجامعة الجزائرية تمثل نموذجا حيا للدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه الجامعات في ظل التحديات التي تواجهها البلاد. منذ استقلال الجزائر، شهدت الجامعات تطورا ملحوظا من حيث عددها وتنوع التخصصات الأكاديمية التي تقدمها. وقد تسهم هذه الجامعات بشكل كبير في تطوير رأس المال البشري من خلال برامج تعليمية تهدف إلى تأهيل الشباب الجزائري للعمل في مختلف المجالات، بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

ورغم التحديات التي تواجهها الجامعة الجزائرية مثل نقص التمويل وضعف البنية التحتية البحثية، فإن هناك جهودا حثيثة من قبل الحكومة الجزائرية لتطوير هذا القطاع، من خلال استثمار أكبر في التعليم العالي والبحث العلمي. وفي هذا السياق، تسعى الجامعات الجزائرية إلى تعزيز دورها في البحث العلمي، خاصة في المجالات التي تواكب احتياجات التنمية المستدامة في البلاد مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، والعلوم البيئية.

على الرغم من تلك التحديات، فإن الجامعات الجزائرية تستمر في تقديم إسهامات كبيرة في مجالات متعددة، حيث توجد مراكز بحثية تخصصية في عدة مجالات علمية تسهم في تطوير حلول للمشكلات التي تواجه البلاد. إن هذه المراكز، إضافة إلى التوسع في البرامج الأكاديمية التي تركز على تلبية احتياجات سوق العمل المحلي والعالمي، تعكس الجهود المبذولة لتحويل الجامعات الجزائرية إلى مراكز حيوية للبحث والابتكار.

في الختام، يمكن القول إن الجامعة الجزائرية، رغم التحديات التي تواجهها، تواصل لعب دور أساسي في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال التعليم، البحث العلمي، والمساهمة الاجتماعية. إن تطوير الجامعة الجزائرية في المستقبل سيعتمد على تعزيز التمويل، تحسين التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، وتوسيع الشراكات الدولية، مما يمكنها من الاستمرار في أداء دورها التنموي الفعال في المجتمع الجزائري.

1- إشكالية الدراسة:

في العصر الحديث، حيث يواجه العالم تحديات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تبرز الجامعات كمؤسسات تعليمية وعلمية يمكن أن تلعب دورا محوريا

في معالجة العديد من هذه التحديات، خاصة في السياقات المحلية. أصبحت الحاجة إلى ربط التعليم الأكاديمي بمتطلبات التنمية المحلية أمراً حيوياً، حيث يمكن للجامعات أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعليم الأفراد وتزويدهم بالمعرفة والمهارات التي يحتاجونها للمساهمة في تحسين مجتمعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، تشكل الجامعات مراكز للبحث العلمي الذي يمكن توجيهه نحو حل المشكلات المحلية التي تؤثر على جودة الحياة، مثل قضايا الفقر، البطالة، وتدهور البيئة.

حسب تقرير "التنمية المستدامة والتعليم العالي" الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في 2020، فإن 72% من الجامعات في العالم أدرجت في برامجها الأكاديمية قضايا التنمية المستدامة، سواء من خلال البحث العلمي أو من خلال برامج تعليمية تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في المجتمعات المحلية. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي في 2018 أن العديد من الجامعات العربية بدأت تركز بشكل متزايد على تدريب الطلاب في مجالات تتعلق بتحقيق التنمية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا الزراعية، وتنمية الموارد البشرية.

على الرغم من هذه الجهود، لا تزال الجامعات في كثير من البلدان تواجه تحديات في ربط مخرجاتها البحثية والأكاديمية باحتياجات المجتمعات المحلية. وتظهر الإحصائيات أن الجامعات في بعض البلدان العربية، مثل الجزائر، لا تزال تفتقر إلى استراتيجيات فعالة لدمج البحث العلمي مع التحديات المحلية. وفقاً لدراسة صادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO) في 2019، فإن نحو 65% من الجامعات العربية لا تزال تركز على البحث الأكاديمي التقليدي، دون ارتباط حقيقي

بقضايا التنمية المحلية، مما يحد من دورها في إحداث تغييرات إيجابية ملموسة في المجتمعات المحلية.

إضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة في المجلة العربية للتعليم العالي عام 2020 أن الجامعات في البلدان النامية، بما فيها الجزائر، تواجه مشكلة في التواصل بين البحث العلمي والقطاعات الحكومية أو الخاصة، مما يؤدي إلى تهميش دور الجامعات في تنمية المجتمع المحلي. على الرغم من ذلك، فإن بعض الجامعات الجزائرية بدأت في تطبيق نماذج مبتكرة للتعاون مع المجتمعات المحلية، حيث شهدت بعض المشاريع البحثية التي نفذتها جامعات الجزائر الكبرى في مجالات الزراعة المستدامة والطاقة المتجددة نتائج إيجابية على مستوى المجتمعات المحلية، ما يبرز أهمية التعاون بين الجامعة والمجتمع لتحقيق تنمية شاملة.

وبذلك تظل الإشكالية الرئيسية التي تحتاج إلى بحث مستفيض هي:

ما هي الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجامعات في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية؟

كيف يمكن أن تستفيد المجتمعات المحلية من البحوث الجامعية والتخصصات الأكاديمية في إيجاد حلول للمشاكل المحلية؟

وهل يمكن للجامعات أن تساهم في تحسين نوعية الحياة المجتمعية من خلال البرامج التعليمية والمشاريع البحثية الموجهة نحو القضايا المحلية؟

تطرح هذه التساؤلات إشكالية أساسية حول مدى قدرة الجامعات على التأثير في التنمية المحلية، ومدى استعدادها لتوجيه مواردها الأكاديمية والعلمية لصالح المجتمع المحلي.

2- التنمية المحلية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية:

يعتبر مفهوم التنمية، من المفاهيم التي زاد الاهتمام بها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث انحصر التركيز سابقا على النمو، الإنتاجية والتقدم الاقتصادي، وظهر هذا المصطلح لأول مرة في المجال الاقتصادي، والذي يعني التخطيط من أجل رفع الإنتاجية، وتحسين النوعية، وأكبر قدر ممكن من الأرباح، والعمل على تحقيق كل ذلك بأقل التكاليف، وفي أقل وقت ممكن، ثم توسع استعمال هذا المصطلح ليشمل جميع المجالات.

تعتبر التنمية على أنها " عملية تغيير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب". وقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعريفا للتنمية سنة 1956 حيث عرفها بكونها: "العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وعرفها أرثر دنهام على أنها " نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع ورفع قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية أو الأهلية.¹

وعرفت أيضا على أنها: " تنطوي على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني وهذا يعني المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية

¹ أحمد رشيد: التنمية المحلية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1986، ص14.

والمادية... وكذا المجالات الاجتماعية والتي نعني بها تنشيط أعداد متزايدة باستمرار من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية لتحقيق أهداف متجددة وأداء وظائف مستحدثة باستمرار¹

أ) التنمية الاقتصادية:

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية المفهوم الأكثر استعمالاً في المجال التنموي، وهذا راجع لكثرة النظريات الاقتصادية التي تناولت التنمية، حيث ارتبط مفهوم التنمية بالقضايا الاقتصادية، قبل أن يستعمل في المجالات الأخرى.

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعاً تراكمياً عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداماً أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان".

والتنمية الاقتصادية عموماً تركز على زيادة الإنتاج، وتحسين نوعية الإنتاجية بما يؤثر على الدخل القومي، والتنمية الاقتصادية، قد تقاس درجتها بنسبة الإنتاج والادخار، وبنسبة الصادرات والواردات وكذا بالدخل القومي².

ب- التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الاجتماعية على أنها: "العملية الهادفة لإيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي لتوفير حاجيات الفرد الأساسية وضمان حقه في المشاركة، وتعميق أمانه واستقراره على المدى الطويل، وتستهدف توفير الاحتياجات الأساسية للفرد".

1) مصطفى الجندي: الإدارة الأهلية و استراتيجيتها الناشر المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 131.

2) المرجع نفسه، ص 132.

كما تستهدف التنمية الاجتماعية زيادة الاستعداد وزيادة القدرات، لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، ليساهموا في عملية التنمية الاقتصادية، وللاستفادة ثمراتها، كما تستهدف جعل أبناء المجتمع أكثر إيجابية في المشاركة في الحياة العامة بتقديم النصيحة الرأي واتخاذ القرار والممارسة العملية، وذلك عن طريق تحويل الإمكانيات والطاقات الفكرية والنفسية لدى أولئك الناس إلى واقع حي، يمارسونه على الطبيعة ويلمسون آثاره¹.

ج- مفهوم التنمية المحلية:

التنمية المحمية هي: العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية²

كما تعرف بأنها: "القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوفرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويرها، مما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استدامتها، ويبقى العنصر البشري وتطويرة ماديا ومعنويا الشرط الأساسي لكل تنمية حقيقية³.

(1) حجاب عبد الله: التنمية المحلية النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد6، جامعة الأغواط، جوان 2017، ص356.

(2) عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2011، ص90.

(3) الأمين العوض الحاج أحمدو آخرون: مداخلة بعنوان الأطر المؤسسة لمجتمع المحلي و الشراكة في تحقيق التنمية، ورشة التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم، السودان، أوت 2007، ص22.

كما تعرف كذلك بأنها "عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع بمعنى أن التنمية يقصد بها أيضا الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية أو غير اقتصادية.¹

3-الجامعة وتنمية المجتمع الواقع والرهانات

تعد التنمية عملية ديناميكية تحتوي على سلسلة من العناصر الهيكلية والوظيفة في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه كمية وجودة الموارد المتاحة للمجتمع بهدف الوصول إلى تطور سوسيو اقتصادي يمس كافة مكونات البناء الاجتماعي وفق سياسة تنموية معينة⁽²⁾ ويعد الطالب جوهر غايتها وهدفها كونه يمثل الطاقة المعرفية والمهارة لتحقيق هذه السياسة الجامعة حيث أن أهم المؤشرات الاجتماعية هي أنه كلما زادت نسبة الانتماء للتعليم سواء في مراحله الأولى وصولا لتعليم الجامعي كلما دل ذلك على التنمية الاجتماعية إذ أن الاقتصاد المبنى على المعرفة يركز أكثر على قيمة القدرات الفكرية لدى الفرد وينظر للإنسان بوصفه منتجا للمعرفة وبالتالي يعد تكوين الموارد البشرية مهما للسياسة التنموية في جميع دول فقد ذهب العديد من الباحثين المتخصصين في العلوم الاجتماعية إلى أن حل من التعليم والتنمية ليست إلا وجهين لعمله واحدة وأنه يمثلان علاقة متعدية ولا يمكن إلى منهما الاستغناء عن الآخر، وهذا لكون التحدي العلمي والتكنولوجي يتطلب تكوين وتدريب الأفراد وتنمية قدراتهم على التكيف مع التحولات والتطورات المستمرة⁽³⁾

(1) أحمد رشيد: المرجع السابق، ص14.

(2) كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1985، ص 47.

(3) عبد الله محمد عبد الرحمن: سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989، ص 11.

وقد أشارت العديد من الدراسات والنظريات إلى الدور الذي يؤديه النظام التعليمي في عمليات التحديث والتنمية في المجتمع وأهمية المؤسسة التعليمية في تطوير البرامج وتدعيم الخطط التنموية باعتبارها نظاما ما يتأثر ببقية النظم، فحسب نظرية النظم فإن المنظمة تعد نظاما فرعيا يعمل في إطار النظام الاجتماعي الكبير حيث حددت هذه النظرية مفهوم النظام ومقوماته وعلاقته بالنظم الرئيسية وبالنظم الفرعية ومدى تأثير النظم الفرعية بالبيئة الخارجية لها تحكم النظام الأكبر⁽¹⁾ وضمن هذا السياق نجد أيضا نظرية رأس المال البشري والتي ركزت على العلاقة بين التعليم والتنمية حيث يعتقد ثيودور من خلال تحليله للعلاقة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة والذي لا يعتبر نوعا من الاستهلاك يقدر ما يعتبر استثمارا للمنتج لأهميته في ترقية الوضع الاقتصادي لذلك يجب تكوين الكفاءات البشرية والمهارات الفنية وذلك عن طريق إيجاد نظام مناسب للتعليم والتدريب يعمل على التخرج الأنواع والمهارات المطلوبة لتنمية المجتمع.⁽²⁾

أصبحت الجامعة الآن تحتل أهمية كبيرة في النسق التعليم وتتجلى هذه الأهمية في إعدادها للقوى البشرية ذات المهارات العلمية المؤهلة لتسخير المعرفة لخدمه الاحتياجات الضرورية من أجل الدفع يتطور العلمي والتكنولوجي على جميع الأصعدة، ولعل هذا ما دفع بالعديد من دول العالم الثالث إلى إتباع سياسة مشجعة للقيام بالبحث العلمي الجاد والنهوض بعمليات وبرامج التعليم وسياسته والحل على تحديثها بصورة مستمرة في ضوء احتياجاتها وأوليات البرامج التنموية.⁽³⁾

4) أدوار الجامعة في دعم التنمية المحلية

تعد الجامعة مؤسسة حيوية في تعزيز التنمية المستدامة من خلال دورها المحوري في دعم المجتمع المحلي. فهي لا تقتصر على تقديم التعليم وإنتاج المعرفة، بل تسهم في حل

(1) حسن صادق: السلوك الإداري ومركزات التنمية في الإسلام، ط2، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص 17.

(2) عقيل جاسم و طارق العميلي: تخطيط الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 136.

(3) أنظر بلقاسم زايري: البعد الاقتصادي لعلاقة التعليم العالي بالتنمية، العدد 6، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، 2005، ص 38.

مشكلات المجتمع من خلال البحث العلمي الموجه، والتفاعل مع مختلف الفاعلين المحليين. تمثل العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي شراكة استراتيجية تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، حيث توفر الجامعة الخبرات الأكاديمية والبحثية التي تلبي احتياجات المجتمع وتعمل على تحسين جودة الحياة فيه. من جهة أخرى، تسهم الجامعة في بناء رأس المال البشري من خلال إعداد كوادر مؤهلة تمتلك المهارات والمعرفة اللازمة لدفع عجلة التنمية. كما تعد البرامج المجتمعية مثل التدريب المهني، الاستشارات التقنية، والمبادرات التطوعية أدوات فعالة لتعزيز هذا الدور.

من هذا المنطلق، فإن الجامعة ليست بمعزل عن محيطها المحلي، بل هي محور للتغيير والتقدم في المجتمع. تعزيز هذا الدور يتطلب بناء جسور من التعاون المستدام، ووضع استراتيجيات تركز على خدمة المجتمع المحلي من خلال التعليم التطبيقي، الأبحاث المشتركة، والشراكات مع القطاعات المختلفة وتنوع أدوار الجامعة في المساهمة في التنمية المحلية إلى عدة أدوار من بينها:

4-1) الدور الأكاديمي والتعليمي:

تعد الجامعة أحد المحركات الأساسية للتنمية المحلية من خلال أدوارها الأكاديمية المتعددة، والتي تتجلى في المجالات التالية:

1. إعداد الموارد البشرية المؤهلة: تسهم الجامعة في تخريج كوادر بشرية تمتلك المهارات والمعارف التي يحتاجها سوق العمل المحلي، مما يدعم تنمية القطاعات المختلفة. برامج التدريب والتعليم الجامعي تعد حجر الأساس في تطوير رأس المال البشري، حيث توفر التخصصات المطلوبة لتلبية احتياجات المجتمع المحلي ورفع كفاءته الإنتاجية.
2. البحث العلمي التطبيقي: تلعب الجامعات دوراً محورياً في إجراء أبحاث تطبيقية تستهدف المشكلات والتحديات المحلية. الأبحاث الجامعية تقدم حلولاً مبتكرة في مجالات مثل الزراعة، الصناعة، الصحة، والطاقة، مما يساهم في تعزيز الإنتاجية وتحقيق

التنمية المستدامة. كما تعدّ هذه الأبحاث مصدرا رئيسيا لدعم صانعي القرار بمعلومات موثوقة لتحسين السياسات التنموية¹.

3. نقل التكنولوجيا والابتكار : الجامعة ليست فقط منتجة للمعرفة، بل تعمل أيضا كجسر لنقل التكنولوجيا والابتكارات إلى المجتمع المحلي. إنشاء مراكز نقل التكنولوجيا وحاضنات الأعمال يساعد على تحويل الأفكار البحثية إلى مشروعات واقعية تسهم في خلق فرص عمل وتنمية الاقتصاد المحلي.

4. تعزيز ريادة الأعمال : تشجع الجامعات طلابها على تبني ثقافة ريادة الأعمال من خلال تقديم برامج تدريبية وورش عمل، إضافة إلى إنشاء حاضنات أعمال تتيح للشباب تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشروعات تسهم في تنويع الاقتصاد المحلي ودعمه.

5. التعليم المستمر وخدمة المجتمع : توفر الجامعات برامج تعليم مستمر تستهدف تحسين مهارات العاملين في مختلف القطاعات، مما يعزز كفاءتهم ويساعدهم على التكيف مع التغيرات في سوق العمل. إضافة إلى ذلك، تشارك الجامعات في خدمة المجتمع من خلال برامج توعوية، صحية، وثقافية تسهم في تحسين جودة الحياة للسكان المحليين.

6. تعزيز الوعي الاجتماعي والثقافي : تعد الجامعة منصة رئيسية لتعزيز القيم الاجتماعية والثقافية الإيجابية من خلال الأنشطة الطلابية والفعاليات المجتمعية. يسهم ذلك في تقوية النسيج الاجتماعي وتحقيق التماسك بين فئات المجتمع المختلفة.

7. بناء الشراكات مع القطاعات المحلية : تسعى الجامعات إلى إقامة شراكات استراتيجية مع الحكومات المحلية، الشركات، والمؤسسات المدنية لتحقيق الأهداف المشتركة. هذه الشراكات تسهم في تفعيل دور الجامعة كمحرك رئيسي للتنمية وتكامل جهود مختلف القطاعات لخدمة المجتمع².

⁽¹⁾ عبد الله، سعيد :البحث العلمي كأداة للتنمية: دراسة في دور الجامعات العربية،المجلة العربية للتنمية الإدارية،عدد 12،2015، ص123-136.

⁽²⁾ يونس أحمد: التعليم الجامعي والتنمية المحلية في الوطن العربي، دار النهضة، القاهرة، مصر،دتا،ص70-85.

4-2) الدور الاجتماعي :

إن دور الجامعة في التنمية الاجتماعية يعد ذا أهمية بالغة كونه ينعكس بصورة خاصة على مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعد الحاضنة الأولى والرئيسية لتربية النشأ وتكوين جيل يرتبط بثقافة مجتمعه ويرتبط أيضا بالتنمية العلمية التي تعد الخرسانة الحقيقية لربط المجتمع بثقافته وأصالته مع المواكبة الدائمة للتطورات العلمية، وهو الدور المنوط بالجامعة من خلال البحث العلمي و المخابر البحثية" ويكمن دور الجامعة أيضا في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي، والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية، والتنشئة ونشر الوعي، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية، وتعزيز القيم المجتمعية والمحافظة عليها".¹

إن بحث أي عملية تنموية محليا لا يضمن نجاحها في ظل بيئة لا تعتمد على النظرة العلمية أو المخرجات العلمية للمؤسسات البحثية، وهو الدور الذي يجب أن تحظى به الجامعة من خلال شراكة محلية مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية والحركة الجمعوية، وبمرافقة السلطات التنفيذية المحلية لإحداث التغيير الفكري الميداني المطلوب، وتظهر بعض التجارب الدولية في دور الجامعة على المستوى المحلي كدليل على أهمية هذا الدور وأهم مثال على ذلك

- "في جمهورية الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل، وتقدم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملحقين بالمدارس.

- في اليابان تقدم الكليات المتوسطة، Junior College، حوالي 500 كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل في خدمته، تتمثل هذه البرامج في تعليم الأفراد حفظ الطعام والتربية في رياض الأطفال.

¹عربي بومدين: دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر

- تقدم جامعة ولاية ميتشجان Michigan State University، خدماتها للمجتمع وخاصة في المجال الزراعي، لأنها تسمى كليات منح الأراضي وبدأت تقديم مقررات في الزراعة حتى تأسس اتحاد الخدمات الممتدة في الولايات المتحدة الأمريكية¹

وتأسيسا على ما سبق يمكن توضيح مفهوم الدور المجتمعي للجامعة على أنه كالتالي:
-قيام الجامعة بوظائفها الرئيسية وهي: التعليم والتعلم، البحث العلمي، خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وتوظيف تلك الأدوار في تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع للنهوض به وتحقيق الرخاء له.

-عمل الجامعة من خلال دورها المجتمعي ووظائفها الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأفراد والمؤسسات في المجتمع لمواكبة مجتمع المعرفة.

-إحداث الجامعة تغييرات بنوية وهيكلية في برامجها ومناهجها وبحوثها وخدماتها؛ لتكون موائمة ومناسبة مع تغيرات المجتمع.

-ارتباط وظائف الجامعة باحتياجات ومتطلبات مجتمعه؛ لتصبح قادرة على تلبية تلك الاحتياجات.²

4-3) الدور الاقتصادي للجامعة في دعم التنمية المحلية

إن الشراكة بين الجامعات والمحيط الاقتصادي في الدول المتقدمة تعد لبنة أساسية تعتمد عليها هذه الدول في التنمية الاقتصادية وترقية التعليم الجامعي، لذا أصبح الاهتمام بهذا العنصر ضرورة حتمية، فتحديات المستقبل تفرض على الجامعات الجزائرية حتمية التطوير لأدوارها نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وما ينبغي أن تكون عليه علاقة التعليم الجامعي بالقطاع الاقتصادي. فالشراكة بين الجامعة

(1) الأخضر عزي ونادية ابراهيمي: دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي السادس لجودة التعليم العالي، السودان، فيفري 2016، ص 416 .

(2) فاطمة مصطفى أمين عياد: الدور المجتمعي للجامعات في إطار المسؤولية المجتمعية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 43، جامعة عين شمس، مصر، 2016، ص 236

والمؤسسة الاقتصادية من أهم الاتجاهات الحديثة والمهام الجديدة التي أصبحت الجامعات العالمية تهدف إليها لتقليص فجوات التخلف¹

كما أن الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي تسمح بما يلي (سامي مراد، 2016، ص ص 8-10):

- تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات.
- تسمح بإجراء البحوث التطبيقية والتدريب العملي لطلاب الجامعات في المؤسسات الاقتصادية، مما ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل، ومن ثم تحمل الجامعات لدورها في تحقيق التنمية الإدارية.
- تعزيز المركز التنافسي للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدهار سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات المحلية والعربية والدولية.
- تغذية البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم، إذ لا يمكن لبحث علمي متطور أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه، كأن يبحث مثلاً في مواضيع مأخوذة من مشكلات تعاني منها دول أو صناعات أخرى، ولا تمت إلى احتياجات وطنه بصلة.
- تطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا في الجامعات، حيث إن توظيف البحث الجامعي لخدمة مؤسسات القطاع الخاص في مراحل التنمية كافة، يساعد على تطوير الخطط التعليمية والمناهج وفق الاحتياجات العملية والعلمية القائمة، وذلك من حيث النوعية أو التخصص أو العدد المطلوب، كما يعمل على تأهيل جيل من الخريجين على اطلاع بواقع العمل المستقبلي ومشكلاته.
- توظيف الإمكانيات العلمية البشرية والمخبرية التوظيف الصحيح.

1)هالة محمد السيد: دراسة تحليلية للشراكة بين الجامعة والمجتمع في ضوء خبرات بعض الدول،رسالة ماجستير غير منشورة،قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة بنها، مصر،2006.

- الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية لمؤسسات القطاع الخاص، والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة.
- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بأكثر من طرف هم أطراف الشراكة.¹
- وتنوع الشراكة بين الجامعات والقطاع الاقتصادي إلى عدة أشكال من بينها:
- الاستشارات: تعد الاستشارات من أكثر أشكال الشراكة بين الجامعات والمحيط الاقتصادي ويمكن أن وتأخذ هذه الشراكة الطابع الرسمي مثل قيام الشركات الصناعية بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها، أو الطابع غير الرسمي للاستشارات يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات والشركات الصناعية.
- التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية والتعليم المستمر، وذلك بالسماح لطلاب الجامعات بالتطبيق العملي في الشركات، الزيارات العلمية للشركات، ومشاركة مؤسسات القطاع الاقتصادي في ورش عمل أو مؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات، إقامة الدورات المشتركة.
- الشراكة البحثية: ويتم من خلالها إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال ليوكب أحدث التقنيات.
- منح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، تمنح الجامعات تراخيص للشركات الصناعية بحق استغلال براءات الاختراع والملكية الفكرية المتولدة في الجامعات بما يحقق الإبداع وإنتاج منتجات جديدة.
- الحاضنات التكنولوجية: وهي المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري، ويستفيد من

(1) سامي مراد: سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالملكة العربية السعودية ، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، 22-24 صفر 1438 هـ الموافق ل 22-24 نوفمبر 2016، ص6-8.

هذه الحاضنات: حاملو أفكار مشاريع تقنية المعلومات والاتصالات وخريجو الجامعات ذات الاختصاصات المناسبة، أصحاب المشاريع الأفكار التي تصب في هذا المجال.¹

تحتاج الجامعة الجزائرية لإنعاش وإعادة بعث العلاقة بينها وبين مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية التكيف مع المستجدات الدولية والوطنية، ومسايرة مختلف التطورات العلمية الحاصلة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تكامل وتعاون مختلف الفاعلين (الحكومة، الجامعة، القطاع الخاص، كما تتوقف عملية تفعيل هذه العلاقة على جملة من الاستراتيجيات، والتي نوجزها في النقاط التالية:

-إصلاح المناهج وتطويرها بغية الربط بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية، بحيث يتم القيام بإجراء دراسات واسعة ومعقدة عن الدراسات المتطورة التي تدرس في الجامعات العالمية وإدخال الطرق والمناهج الجديدة في الدراسات، وذلك من خلال تطابقها ومتطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن قابلية تطبيقها على أرض الواقع، ومدى الاستفادة منها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية.²

-تبني فكرة إعادة إختراع الجامعة، ولعل أهم مبادئ الفكرة انتقال الجامعة من مرحلة تقديم الخدمة إلى مرحلة القيادة. وأهدافها التي عادة ما تشير إلى قيامها بمهمة التعليم، والتي تتراوح ما بين تزويد طلبتها بالمعارف والمهارات، إلى قيامها بدور ريادي في بيئتها.³

- ضرورة عقد الاتفاقات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الاستفادة من الجانب النظري من طرف هذه المؤسسات، وكذلك الاستفادة الجامعة من

(1) سامي مراد:المرجع السابق،ص12-13.

(2) شعباني مالك: الجامعة والتنمية :تأثير أم تأثر؟، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد4،جامعة محمد خيضر - بسكرة، جانفي، 2009،ص15-16.

(3) بسمان فيصل محجوب :إعادة إختراع الجامعة -مدخل استشرافي،المؤتمر العربي الأول حول :إستشراف مستقبل التعليم،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 23-24.

فضاء هذه المؤسسات لقيام الطلاب بالبحوث الميدانية والتربصات، بغية تكوين إدارات جامعية تجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا بإدراك هذا الاندماج بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية.¹

(5) تجارب ناجحة للجامعات في دعم التنمية المحلية

(1-5) جامعات (الولايات المتحدة):

تحتل الجامعات الأمريكية بصفة عامة موقعا قياديا بين الجامعات الأخرى في مختلف دول العالم، وذلك لما تقوم به من دور هام في حياة المجتمع الأمريكي، ولعل أهم ما يميز معظم الجامعات الأمريكية هو انفتاحها الواسع على المجتمع، حيث إن مثل هذه الجامعات تجري تجرّيا بحوثا في مختبراتها ومزارعها وورشها لصالح كثير من المؤسسات الصناعية والزراعية وغيرها من مواقع العمل الإنتاجية²، كما تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهودا كبيرة في الربط بين البرامج التخصصية والبحث العلمي وبين القطاع الخاص، وتعمل الجامعات فيها على إنشاء علاقات تعاونية مع مؤسسات المجتمع وبخاصة المؤسسات الصناعية. وتعتبر حاضنات الأعمال الجامعية من أبرز النماذج الأمريكية في مجال الشراكة بين جامعاتها وبين القطاع الخاص، حيث إن أهم ما يميز حاضنات الأعمال الجامعية هو ارتباطها بالجامعات ومن ثم لها دور كبير في إعداد الخريجين من الطلاب في أن يكونوا رجال أعمال وأصحاب مشروعات ريادية في المجتمع، لأنها تحدث تنمية على أسس علمية صحيحة تحافظ على البيئة ومواردها الطبيعية بما يضمن استمرارية وديمومة التنمية.³

(2-5) الجامعات الصينية:

(1) عربي بومدين: المرجع السابق، ص262.

(2) العريفي أمال محمد: نماذج من التجارب العالمية والإقليمية في مجال الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات البحثية، ورشة بعنوان: أسس ومبادئ الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي، مركز البحوث ودراسات الجدوى، جامعة تعز، اليمن، 2014، ص3.

(3) خديجة إبراهيم: المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر (دراسة استشرافية)، مج38، العدد5، مجلة كلية التربية، جامعة أسبوط، 2018، ص393.

تعد التجربة الصينية في إقامة الحاضنات من التجارب الدولية الجديرة بالدراسة والتحليل إذ بنيت استراتيجيتها على سياسة إعادة هيكلة الجامعات ومؤسسات البحث العلمي بهدف تحويل الاتجاهات العلمية والبحثية النظرية إلى تجسيدها في الصناعة والاقتصاد، ولقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية أهمية كبيرة في ذلك، وبفضلها اقتنصت الترتيب الثالث على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا ولقد كان ذلك كله عام 1988¹.

وقد قامت حكومة الصين في بداية سنة 1988 بإعداد برنامج قومي مركزي يعرف بـ TORCH والتي تم بناء عناصره الرئيسية على أساس ثلاث نقاط محورية للنهوض بالبحث العلمي وتطويره وهي تقوية وتنشيط عملية الإبداع التكنولوجي، وتنمية وتطوير التكنولوجيا العالية، وتطبيقها، وإتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المستوى التكنولوجي للمنتجات الصينية، وتم تنفيذ برنامج TORCH علي المستويين المركزي وعلى المستوى كل إقليم في الصين، وذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدايق والحاضنات التكنولوجية وبرامج التمويل الخاصة². وتشير الإحصائيات إلى أن هذا البرنامج قد أدى إلى إنشاء 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينات، ونجح في إقامة 465 حاضنة حتى أكتوبر (2002م) جميعها تقريباً حاضنات تكنولوجية، مما حقق للصين الترتيب الثاني على مستوى العالم في عدد الحاضنات.³

وكذلك تجدر الإشارة إلى هيكلة الجامعات الصينية التي تمت من خلال مشروع يطلق عليه "مشروع 211"، وهو مشروع لتطوير مائة جامعة صينية رائدة، وذلك للدخول إلى القرن الواحد والعشرين. ويهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة هذه الجامعات ووضعها في مكانة رائدة ومتقدمة داخلها في الصين، وعلى المستوى العالمي

(1) رمضان السنوسي وآخرون: حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003، ص146.

(2) سلمة مفتاح محمد المصري: التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال: الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي، مؤتمر

بعنوان: دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، 2019، جامعة مصر، مصر، ص252.

(3) عاطف الشيراوي إبراهيم: حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص80.

خارجيا كذلك. وهناك عدد كبير من الجامعات في الصين تمتلك شركات خاصة بها تقوم بتقديم الخدمات وعمل المشروعات خارج إطار الجامعة، مثلا هناك 57 جامعة في بكين لديها شركات خاصة تمتلك الدولة منها 30 شركة داخل الحاضنات في الصين الشعبية.¹

3-5) تجربة جامعة المنيا بمصر :

تعمل إدارة جامعة المنيا جاهدة لخدمة قضايا المجتمع، ورفع المستوى المعرفي للأفراد من خلال تقديم الخدمات الآتية:

*محو الأمية: قامت الهيئة الوزارية الخاصة بالتنمية الاجتماعية بمصر جامعة المنيا، حتى تشرف على برنامج محو الأمية لثلاثين قرية بمحافظة المنيا، حيث خصصت الجامعة مجموعة من الطلبة للقيام بهذا العمل بشكل اختياري عن طريق تكليفهم بتدريس خمسة أفراد لكل طالب، على أن تمنح له الجامعة درجات إضافية مقابل هذا العمل.

*القوافل الطبية الثقافية البيئية: تنظم جامعة المنيا بالتعاون مع مركز خدمة المجتمع عددا من القوافل العلاجية والثقافية والبيئية، لعدد من القرى الأكثر احتياجا لها.

* مشروع تعميق فكر العمل الحر: يهدف هذا المشروع والذي ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية مع الجامعات المصرية ومن بينها جامعة المنيا إلى: تعميق فكر العمل الحر وتأهيل رواد الأعمال الصغيرة من الشباب.

5-6) تجربة الجامعات الجزائرية

في إطار محاولات تجسيد الدور التنموي للجامعة الجزائرية استحدثت الكثير من الجامعات دار المقاولاتية (Maison de l'entrepreneuriat) كآلية لربط الجامعة بالمحيط خاصة الاقتصادي منه. يهدف هذا الجهاز إلى غرس روح المقاولاتية لدى الشباب، سيما حاملي الشهادات الجامعية لإنشاء مؤسسات مصغرة. في هذا

1)سماي علي : دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية،مج4،العدد1 جامعة بسكرة،2010،ص158.

يرى الكثير من الخبراء أن هذه الخطوة ستكون بمثابة انطلاقة فعلية ميدانية لتجسيد الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة ، من خلال المرافقة وتقديم الاستشارة من طرف المختصين ضمن عمل استباقي يرمي لتهيئة الطلبة لإنشاء مشاريع استثمارية ناجحة، حيث يكمن دور دار المقاولاتية في تقديم الاستشارة الضرورية المناسبة إلى جانب المرافقة القبلية والبعدية للمشاريع

6-التحديات التي تواجه الجامعات العربية لتحقيق التنمية :

تدرك كل القطاعات أن الجامعة هي الأجدر بترويج الأفكار، ولكن بالرغم من كل هذه المدركات بشأن الجامعة ودورها في تفعيل التنمية، فإن إسهام الجامعات العربية في التنمية كان ولا يزال ضئيلا، وهذا راجع إلى جملة من التحديات والعراقيل التي تواجهها والتي من بينها:

-لا تزال بعض الجامعات العربية رهينة لتدريس العديد من التخصصات التقليدية، مما أدى إلى إغراق سوق العمل بقوى بشرية عاطلة عن العمل من خريجي الجامعات، في الوقت الذي يبقى السوق الاقتصادي بحاجة كبيرة لخريجين في اختصاصات أخرى مثل الطب، وتكنولوجيا المعلومات...إلخ.

-هناك فوارق بين نوعية المخرجات مع حجم الإنفاق على التعليم الجامعي. - عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية، وما تواجهه من مشاكل ومعوقات.

- نقص في العمل التطوعي والعلاقة بين العناصر التدريسية بالجامعة والمؤسسات المحلية.

- عدم التوازن بين الجوانب الكمية والكيفية؛ إذ هناك تحد بين التوسع الكمي للتعليم الجامعي من ناحية ونوعية وجودة محتوى هذا التعليم من ناحية أخرى.

- تستعين مختلف المؤسسات الاقتصادية خاصة في المجال الصناعي بالخبرات الأجنبية بدلا من الخبرات الجامعية الوطنية.

- قلة الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس عند مساهمتهم في أنشطة وتنمية المجتمع.

-نقص التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج وغياب التعاون بين الجامعات العربية¹
خاتمة:

في ختام هذه المداخلة، يتضح أن الجامعات تمثل العمود الفقري لأي مجتمع يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. فهي ليست مجرد مؤسسات تعليمية، بل محركات أساسية للابتكار والتقدم، قادرة على استشراف التحديات المستقبلية وتحويلها إلى فرص تنمية تعود بالنفع على كافة القطاعات. تناولت المداخلة الدور المتنامي للجامعات في تعزيز الابتكار، ودعم الاقتصاد المعرفي، وبناء بيئة متكاملة تعمل على ربط البحوث الأكاديمية بالاحتياجات الواقعية للمجتمع والصناعة.

لقد أظهرت التجارب العالمية الناجحة التي استعرضتها الدراسة أن الجامعات ليست فقط مراكز للمعرفة، بل هي منصات للتفاعل الحيوي بين البحث العلمي، ريادة الأعمال، والتطوير المجتمعي. إن مساهمتها في تأسيس شراكات استراتيجية مع القطاعين العام والخاص، واحتضانها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يجعلها أداة فعالة في خلق فرص عمل، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتطوير حلول إبداعية لمواجهة التحديات المحلية والدولية.

على صعيد آخر، يبرز البحث العلمي التطبيقي دوره المحوري كوسيلة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة. لذلك، يوصى الجامعات بتطوير برامج بحثية تعكس احتياجات المجتمعات وتتماشى مع الأولويات الوطنية والعالمية، مثل التكنولوجيا المتقدمة، الطاقة المتجددة، والتكيف مع التغيرات المناخية. كما ينبغي أن تركز

- (1) عذراء عيواج: تجارب الجامعات الغربية والعربية في تحقيق التنمية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 50، 2017،
عناية، الجزائر، ص 107-101.

الجامعات على بناء القدرات البشرية، ليس فقط من خلال المناهج الأكاديمية التقليدية، ولكن أيضا عبر البرامج التدريبية والتطبيقية التي تعد الطلبة والخريجين للمشاركة الفعالة في الاقتصاد المعرفي.

من جهة أخرى، تشير هذه المداخل إلى أهمية تعزيز البنية التحتية البحثية في الجامعات، من خلال توفير مختبرات مجهزة، ودعم تمويل الأبحاث، وإقامة مراكز متخصصة للتكنولوجيا والابتكار. علاوة على ذلك، يجب أن يتم تحسين آليات التعاون بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية من أجل ضمان تحويل المعرفة العلمية إلى منتجات وخدمات تسهم في تحسين مستوى المعيشة وزيادة التنافسية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، تعد الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة. فهذه الشراكة لا تقتصر فقط على توفير الدعم المالي، بل تمتد إلى تعزيز نقل التكنولوجيا، وتطوير حلول مبتكرة، وإقامة مراكز حاضنة للمشروعات الناشئة. كما ينبغي تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة، من خلال إنشاء منصات تفاعلية تدعم الأفكار الإبداعية، وتوفير الإرشاد والتوجيه، مما يخلق جيلاً من الرواد القادرين على دفع عجلة التقدم.

وبالنظر إلى تسارع التحولات التقنية والاجتماعية على المستوى العالمي، فإن الجامعات مطالبة بتبني استراتيجيات مرنة وديناميكية تستجيب لهذه التغيرات. ويشمل ذلك تحديث المناهج الدراسية بشكل دوري، وتحفيز الطلاب على التفكير النقدي والإبداعي، وزيادة استثماراتها في البحوث والتكنولوجيا. كذلك، من المهم أن تضع الجامعات خططاً طويلة المدى لدمج التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في مختلف البرامج الأكاديمية والبحثية.

وفي الختام، يمكن القول إن الجامعات تمتلك القدرة على أن تكون قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن هذا يتطلب التزاماً واضحاً من كافة الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. إن تحقيق التنمية

المستدامة لا يمكن أن يتم بمعزل عن التعليم العالي والبحث العلمي، حيث إن الجامعات هي التي تمتلك المفتاح لتحويل الطموحات إلى واقع ملموس. لذا، فإن تعزيز دور الجامعات في قيادة عجلة التغيير والابتكار يشكل حجر الزاوية لبناء مستقبل مزدهر قائم على المعرفة والتجديد.

قائمة المراجع

1. الأخضر عزى ونادية ابراهيمي: دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي السادس لجودة التعليم العالي، السودان، فيفري 2016
2. الأمين العوض الحاج أحمدو آخرون: مداخلة بعنوان الأطر المؤسسة لمجتمع المحلي و الشراكة في تحقيق التنمية، ورشة التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم، السودان، أوت 2007
3. العريفي أمال محمد: نماذج من التجارب العالمية والإقليمية في مجال الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات البحثية، ورشة بعنوان: أسس ومبادئ الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي، مركز البحوث ودراسات الجدوى، جامعة تعز، اليمن، 2014
4. أحمد رشيد: التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986
5. بسمان فيصل محبوب: إعادة إختراع الجامعة — مدخل استشاري، المؤتمر العربي الأول حول: إستشراف مستقبل التعليم، المنظمة العربية للتنمية الإدارية
6. بلقاسم زايري: البعد الاقتصادي لعلاقة التعليم العالي بالتنمية، العدد 6، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، 2005
7. حجاب عبد الله: التنمية المحلية النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 6، جامعة الأغواط، جوان 2017
8. حسن صادق: السلوك الإداري ومراكز التنمية في الإسلام، ط2، دار الهدى، الجزائر، 1992
9. خالد المساجدي وآخرون: دور حاضنات الأعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الأعمال، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، عدد 9، 2020
10. خديجة إبراهيم: المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر (دراسة استشرافية)، مج 38، العدد 5، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، 2018
11. رمضان السنوسي وآخرون: حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003

12. سالمة مفتاح محمد المصري: التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال: "الدروس المستفادة لبناء نموذج لبني"، مؤتمر بعنوان: دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، 2019، جامعة مصرية، ليبيا
13. سامي مراد: سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية ، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، 22-24 صفر 1438 هـ الموافق ل 22-24 نوفمبر 2016
14. سمائي علي : دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، مج4، العدد1 جامعة بسكرة، 2010،
15. شعباني مالك: الجامعة والتنمية: تأثير أم تأثر؟، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد4، جامعة محمد خيضر- بسكرة، جانفي، 2009
16. صلاح حسن: التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية `دعم وتنمية المشروعات ،دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011
17. عاطف الشيراوي إبراهيم: حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب علمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2005
18. عبد الله محمد عبد الرحمن: سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية ،مصر، 1989
19. عبد الله ، سعيد :البحث العلمي كأداة للتنمية: دراسة في دور الجامعات العربية، المجلة العربية للتنمية الإدارية، عدد 12، 2015،
20. عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2011
21. عذراء عيواج: تجارب الجامعات الغربية والعربية في تحقيق التنمية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 50، 2017، عنابة ،الجزائر
22. عربي يومدين: دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية :الفرص والقيود، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 2 ،العدد7، 2016
23. عقيل جاسم و طارق العميلي: تخطيط الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998